جامعــة طنطــا
كلية الحقــوق

الإعلام والهجرة غير المشروعة

بحث مقدم من
البـــاحـــث

أحمد محمد هشام الريس

المؤتمر العلمى الرابع

فى الفترة من ٢٣- ٢٤ إبريل ٢٠١٧

تحت عنوان

القانــون والإعــلام

الإعـلام والـهجرة غير الشرعية

تمهيد وتقسيم:

تفجر أزمة الهجرة واللجوء لأوروبا إشكالية لبحث دور وظائف الدولة الوطنية، وما إذا كانت تقوم بدورها علي أكمل وجه أم لا، وكذلك بحث الدور السلبي الذي لعبته الدول الغربية عامةً والأوربية خاصةً في نهب ثروات دول العالم الثالث أثناء الحقبة الاستعمارية الماضية، واستمرار التبعية السياسية والاقتصادية لها حتي هذه اللحظات، وهو ما أدي في النهاية إلي معاناة الغرب نفسه من موجات الهجرة المتتالية واللجوء إليه من قِبَل مواطني الدول النامية عامة والعربية خاصة.

وبحث الدور الدولي والإعلامي للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها سوف نقوم بتقسيم البحث إلي مبحثين أساسين:

المبحث الأول: ماهية الهجرة والحقائق السبع للهجرة

المبحث الثاني: الدور الإعلامي والدولي للحد من هذه الجريمة

المبحث الأول

ماهية الهجرة والحقائق السبع للهجرة

تمهيد وتقسيم:

تعد الهجرة ظاهرة طبيعية، ولكن تفشيها في الوقت الحالي يعتبر وسيلة مهمة لمواجهة المصاعب التي تعاني منها الدول، سواء في مواجهة الظروف الاقتصادية المتردية أو لمواجهة الزيادة السكانية في بعض الدول، وقد ساعد علي اتساع مفهوم الهجرة المشروعة أو غير المشروعة الحقائق السبع للهجرة، وتطور وسائل النقل بحيث جعل العالم قرية صغيرة، وكذلك عدم التفرقة بينها وبين مفاهيم أخري وذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الهجرة والعوامل المؤدية لها

المطلب الثاني: حقائق ورؤية مستقبلية لأزمات الهجرة واللجوء إلي أوروبا

المطلـــــب الأول

تعريف الهجرة والعوامل المؤدية لها

تمهيد وتقسيم:

إن تعريف الهجرة يستلزم سردها من الناحية اللغوية ومن الناحية الاصطلاحية، وذلك من خلال فرعين؛ الفرع الأول تعريف الهجرة بنوعيها، أما الفرع الثاني فسوف نتحدث فيه عن الهجرة وما يختلط بها من مفاهيم، وذلك علي النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الهجرة

الفرع الثانى: العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية

الفرع الاول

تعريف الهجـــرة

يستلزم لتعريف الهجرة ولتوضيح معناها أن تناولها من شقيها الاصطلاحي واللغوي، ثم نقوم بعمل تفرقه بينها في معناها العام وبين الهجرة الغير مشروعة، وذلك علي النحو التالي:

أولاً: الهجرة الشرعية

أ. التعريف اللغوي للهجرة

الهجرة في اللغة تعني الهجر، هجر يهجر هجراً، وكذلك تعني (الخروج من أرض إلي أرض)(١).

كما عرفها البعض الآخر بأن كلمة هجرة تعني التباعد، وهاجر أي ترك وطنه وهاجر، أي نقله من موطن إلي موطن آخر، والمهاجرة هي الهجرة، والمهجر هو المكان الذي يهاجر إليه (٢).

ب. التعريف الاصطلاحي للهجرة

يختلف تعريف الهجرة باختلاف المناظير والزوايا، فتعريفها من المنظور الديموغرافي يختلف عن تعريفها من المنظور القانوني وكذا تختلف من المنظور الاجتماعي، وسوف نسلط الضوء علي التعريف القانوني بإعتباره موضوع الدراسة مع سرد باقي الأنواع بشكل عام.

١-الهجرة من الناحية الديموغرافية:

وتعني الهجرة هنا العوامل الثلاث المؤثرة في تغيرات عدد السكان في مكان ما (المواليد_الوفيات_والهجرة) فتلك العوامل الثلاثة تؤثر بدورها في التغيرات السكانية في أي دولة، ويعتبر عامل الهجرة هو العامل الرئيسي والمحرك الأساسي في التغيرات

١- عمرو مسعد عبد العظيم: جرائم الهجرة غير الشرعية، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠١٤، ص٥

٢- المعجم الوجيز، معجم اللغة العربية، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٨٠

السكانية، فنزوح السكان من مكان وتوقفهم في مكان أخر كثير يكون اشد وطأه من تأثير العاملين الآخرين.

٢-الهجرة من الناحية الاجتماعية:

والهجرة تعني هنا انتقال الفرد أو الجماعة من مجتمع لآخر، وهذا الانتقال غالباً ما يتضمن التخلي عن محيط اجتماعي معين والدخول في محيط اجتماعي آخر، وهذا يُعرف بالهجرة الداخلية، أما إذا انتقل الفرد خارج الحدود السياسية لدولته عُرفت بالهجرة الخارجية.

٣-الهجرة من الناحية القانونية:

الهجرة قانوناً هي مغادرة الأفراد طواعية من دولة الموطن قاصدين الدخول في إقليم دولة أخري والبقاء فيها بصفة دائمة، أو لفترة محدودة، بغرض التعيش لأسباب مختلفة، ويترتب عليها بعض الأثار القانونية لمركز هؤلاء الأفراد، وقد أشار قانون الهجرة المصري رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ وقسم الهجرة إلي هجرة دائمة أو مؤقتة(١) علي النحو التالي:

أ-المهاجر هجرة دائمة:

نصت م(٨) من قانون ١١١ لسنة ١٩٨٣تعريف المهاجر هجرة دائمة بأنه: "يعتبر مهاجراً هجرة دائمة كل مصري جعل إقامته العادية بصفة دائمة في خارج البلاد، بأن اكتسب جنسية دولة أجنبية أو حصل علي إذن بالإقامة الدائمة أو أقام بها مدة لا تقل عن ١٠ سنوات، أو حصل علي إذن بالهجرة إلي إحدي دول المهجر بقرار من الوزير المختص(٢).

ب-المهاجر هجرة مؤقتة:

هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة المؤقتة، وعرفته المادة ١٣ من القانون بأنه: "يعتبر مهاجر هجرة مؤقتة كل مصري سافر للخارج ومضي علي بقائه أكثر من سنة وله

١- عمرو مسعد عبد العظيم: جرائم الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص٦

٢- ممدوح عبد المجيد إسحاق: النظام القانوني لحق السفر إلي الخارج (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٦٢

عمل يتعيش منه وهو غير دارس أو معار أو منتدب، ولم يتخذ إجراءات الهجرة الدائمة المنصوص عليها بهذا القانون، أو اتخذها وعاد إلي وطنه قبل تحقيه(١).

٤-الهجرة من وجهة نظر القانون الدولي:

هي انتقال الأفراد من دولة لأخري بقصد الإقامة الدائمة، وينشأ عن الهجرة مركز قانوني للمهاجر اتجاه الدولة المهاجر إليها والدولة المهاجر منها (٢).

ثانياً:الهجرة غير الشرعية

إذا كانت الهجرة السابقة تتم بصورة انسيابية تبعاً لأغراض محددة سلفاً، فإن الهجرة غير الشرعية تتم بصورة سرية أو غير قانونية أو غير شرعية، وزاد ذلك بصورة واضحة بعد اعتماد مبدأ ترسيم الحدود وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية.

وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة ليس فقط في الدول النامية ولكن أيضاً موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والأتحاد الأوروبي، وكذا في دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قِبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي افريقيا حيث الحدود الموروثه عن الاستعمار لا تشكل بتاتاً بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة، وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وافريقيا الجنوبية ونيجريا.

ولكن هذه الظاهرة اكتسبت أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظراً لإهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهاناً أساسياً في العلاقات بين الدول (٣).

١- علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الأسكندرية، الطبعة الحادية عشر، ١٩٧٥، ص٥

٢- طارق حسين محمود: دور الشرطة في حماية حق التنقل مع تطبيق علي المنع من السفر، رسالة دكتوراه في علوم الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩٤

٣ - محمد محمود السيد: الحوار المتمدن، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد٢٠١١/١١/٢٢

وقد عرّفت الدول المُصدرة المهاجرين الهجرة غير المشروعة بأنها هي: "خروج المواطنين من إقليم الدولة من غير المنافذ المشروعة المخصصة لذلك، أو من منفذ مشروع بإستخدام وثائق سفر مزورة، حيث ينصب اهتمام هذه الدول علي طريقة خروج أولئك المهاجرين (١).

أما بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين عرّفت الهجرة المشروعة بأنها: "وصول المهاجر إلي حدودها بأي طريق مشروع أو غير مشروع، أو بإستخدام وثائق سفر سليمة أو مزورة، أو الوصول المشروع إلي أراضي الدولة لمدة مؤقتة بموافقتها ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة المشروعة"(٢).

ويُعّرف البعض الهجرة غير المشروعه بأنها: "هي الانتقال من الوطن الأم إلي الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة ، بطريق مُخالف للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لاحكام القانونين الدولي والداخلي، وسوف نقوم بإطلالة علي تاريخ الهجرة الغير شرعية ونشأتها كالآتي:

١-المرحلة الأولي(قبل ١٩٨٥):

وخلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلي مزيد من العمالة القادمة من الجنوب،كما ان الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي.

وأهم ما يميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة، وطالب بدخول أولاده المدارس الحكومية وأخذ باقي الحقوق الخاصة للمهاجرين، مما دفع نظائرهم من مهاجرين الجنوب للحاق بهم، وزاد ذلك غياب الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

١- عمرو مسعد عبد العظيم: جرائم الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص٧

٢- المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية ٢٠١١، بيروت، ص٧

٢-المرحلة الثانية(١٩٨٥-١٩٩٥):

تميزت هذه المرحلة بوجود تناقضات التي ظهرت بين المهاجرين الشرعين وأبناء البلد الأصلين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال مما أدي إلي إغلاق الحدود.

وفي يونيه ١٩٩٥ ومع دخول اتفاقية شينجن الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبرج وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلي الفضاء الأوروبي، ومع دخول كل من أسبانيا والبرتغال إلي هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعاداً غير متوقعة لا سيما بعد فرض مدريد مزيد من الإجراءات الإحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، وذلك محاولة منها منح مواطنيها مزيد من الاندماج في الاتحاد الأوروبي(١).

وفي عام ١٩٩٩٠ تم عمل اتفاقية دولية لـ "حماية العمال المهاجرين وأهليهم"، والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب عام ١٩٩٨، والغريب أن هذه الإتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية، وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية واتجاهها في التعامل مع المعطي الجديد وهي الحد من الهجرة.

٣-المرحلة الثالثة(١٩٩٥-إلي الآن):

أخذت هذه المرحلة طابعاً أمنياً صارماً، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلي نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة "، والذي يستند إلي تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل

١- د. على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربى، منشورات الجامعة المغربية، طرابلس، ٢٠٠٧، ص٤٨

المهاجرين غير الشرعيين، والتي تحيل علي عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني(١).

ورغم أن قضية الهجرة غير الشرعية أضحت اليوم قضية تهم كافة الدول المطلة علي حوض المتوسط، فإن المغرب وأسبانيا يمثلان البلدين المعنيين أكثر بهذه الهجرة، لا سيما أن المغاربة يشكلون النسبة الأكثر في المهاجرين غير الشرعيين(٢).

١- محمد رضا التميمى: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة السياسة والقانون، العدد الرابع، ٢٠١١، ص٢٥٩

٢- محمد محمود السيد: الحوار المتمدن، مرجع سابق

الفـــرع الثـــانى

العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية

قبل أن نتطرق للحقائق السبع للهجرة والتي سوف تبين لنا بطريق مباشر أو غير مباشر الأسباب التي دفعت الشباب للهجرة الغير مشروعة، لابد أن نوضح في المقام الأول العوامل المؤدية للهجرة غير المشروعة والتي هي وثيقة الصلة بالحقائق السبع للهجرة، وسوف نبينها فيما يلي:

١-عوامل اقتصادية:

تؤكد جميع المؤشرات والأبحاث الوطنية والدولية أن السبب الرئيسي في الهجرة ومحاولة الفرد ترك بلده يرجع إلي أسباب اقتصادية، وهي غالب ما تجعلهم لا يهتمون بما إذا كانت هجرتهم تتم بطرق وأساليب قانونية أم غير قانونية، ويساعد علي هذا عدم وجود الفرص الوظيفية الكافية داخل دولته مما يجعله يقوم بالبحث عن مصدر رزق في مكان آخر(١).

٢-عوامل اجتماعية:

وتتمثل في إظهار المهاجر عند عودته إلي بلده لقضاء العطلة، والتفاني في إبراز مظاهر الغني من سيارة فارهة، هدايا، استثمار في عقار الخ ..... وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية

فالثورة الإعلامية التي يشهدها العالم جعلت السكان حتي الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري ويقوي لديهم الرغبة في الهجرة (٢).

١- محمد رضا التميمى: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص٢٦٠

٢- هبة الشويخ: هجرة الشباب عير المشروعة ومصاحبتها الاجتماعية "دراسة اجتماعية ميدانية على الشباب، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية، ٢٠١٢، ص١٥٥

٣- انفتاح الدول علي بعضها البعض:

صرحت أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس أن أحد الأسباب الرئيسية في الهجرة غير المشروعة هو انفتاح الدول علي بعضها البعض من خلال الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي جعلت الشاب يحلم بجمع المال، وهذا من حق كل فرد، ولكن إقامة مشروع في بلدك أفضل بكثير من الموت غارقا في البحر، وقالت خضر أن هناك دور كبير للإعلام في نشر الوعي بين الشباب والتحذير من مخاطر الإقبال علي الهجرة غير الشرعية (١).

٤-عوامل مختلفة أخري:

١- الموقع المتميز لمصر المطل علي البحر المتوسط والبحر الأحمر شجع الكثيرين من المهربين وتجار البشر علي ممارسة أعمالهم رغم تشديد الأجهزة الأمنية وحرس الحدود لقبضتهم علي الحدود.

٢- زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما يجعل نصيب الفرد من الثروة بسيط لا يكفي سد احتياجاته

٣- تأثر مصر بعد ثورتين وانخفاض الاحتياطي النقدي

٤- زيادة التضخم في ظل ضعف الإجراءات المتخذة من الدوله لعلاج التضخم والسيطره علي الأسعار فيلجأ الفقراء للهجرة غير الشرعية رغم كل مخاطرها

٥- ضعف العقوبات المطبقة في هذا الشأن سواء علي المهرب أو المهاجر

٦- عدم وجود إعلام مرئي ومسموع ومكتوب يناقش مثل تلك القضايا التي تمس نخاع المجتمع واهتمامه بأمور سطحية لا تفيد المجتمع ولا تعالج مشكلاته وإفتقاد الإعلامين للحد الأدني من المعلومات التي تساعدهم علي استثارة مثل هذه القضايا(٢).

١- مقال جريدة الوفد: العدد ٢٠١٦/٩/٢١

٢- د. أيمن عيسي: مقال في جريدة الأهرام اليومي بعنوان" الهجرة غير الشرعية الأسباب والحلول" ٢٠١٦/٩/٢٧،

المطلب الثاني

حقـائــق ورؤيـــة

لأزمات الهجرة واللجوء إلي أوروبا

تمهيدو تقسيم:

أعاد تفجر أزمة الهجرة واللجوء لأوروبا التفكير مرة أخري في أداء وظائف الدولة الوطنية علي الصعيد القطري في بعض الدول العربية والأفريقية من جانب، والدور السلبي الذي لعبته الدول الغربية عامة والأوربية خاصة في نهب ثروات دول العالم الثالث أثناء الحقب الاستعمارية الماضية، واستمرار التبعة السياسية والاقتصادية لها حتي هذه اللحظات، وهو ما أدي في النهاية إلي معاناة الغرب نفسه من موجات الهجرة المتتالية واللجوء إليه من قِبّل مواطني الدول النامية عامة والعربية خاصة.

إن العوامل المؤدية للهجرة السابقة تقتصر علي العوامل الذاتية المحفزة للهجرة من جانب المهاجر، ولا تتطرق لدولة المهجر مما يدفعنا لمناقشتها بشكل متكامل، وسوف نُقّسم هذا المطلب إلي فرعين أساسيين:

الفرع الأول: الحقائق السبع للهجرة

الفرع الثاني: السياسة الأوربية اتجاه اللاجئين

الفرع الأول

الحقائق السبع للهجرة

أولاً: أستقطاب الخبراء والعلماء

عملت ومازالت الدول المتقدمة علي استقطاب الخبرات العلمية من الدول النامية ،حيث قامت بإغراء العقول بالمميزات المالية والمعنوية حتي تجبرهم علي الاستمرار في وأوطانهم الجديدة، فقد قامت بمنحهم جنسيتها، ومنحهم منح تعليمية مجانية، ووفرت المسكن الملائم، والأجر الأعلي، وهو ما أدي في النهاية إلي حرمان أوطانهم الأصلية من خبرة عقول أبنائها، وبالتالي غياب خطط التنمية والتقدم في دولة المهاجر(١).

ثانياً: ديمومة الاستقطاب

حيث مازالت تعمل بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا علي استقطاب الشباب ورجال الأعمال من البلدان المختلفة خاصة مع انخفاض نسبة المواليد في كثير منها، إذن هذه الدول ليس لديها مانع من استقطاب المهاجرين، ولكنها فقط تريد نوعية معينة التي تتميز بالكفاءة العلمية أو القدرات الاقتصادية من جانب.

كما أنها تريد أن تتحكم في أعداد المهاجرين طبقاً لفترات زمنية وخطط مُحكمة من قبلها من جانب آخر، أما نوعية المهاجرين من أصحاب المؤهلات المنخفضة أو الذي يبحث عن فرص عمل أو بيئة أمنية مستقرة لمجرد العيش فلا مكان له في دول العالم المتقدم عامة وأوروبا خاصة(٢).

١- د. أيمن عيسي: مقال في جريدة الأهرام اليومي بعنوان" الهجرة غير الشرعية الأسباب والحلول" ، مرجع سابق

٢- حمدى شعبان: الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمنى، ص٤

ثالثاً: سياسة غسل اليد

من المؤكد أن الدول الغربية التي ساعدت علي مزيد من تفكيك دول المنطقة، وانتشار الجماعات الجهادية والتكفيرية تتبع سياسات غسل اليد من هذه المشكلات، إن المتابع الجيد للأزمات السياسية والأمنية يجد أنها المصدر الأول والرئيسي لأسباب الهجرة المتتالية في الفترة الأخيرة(١)..

فعلي سبيل المثال ما حدث في العراق وسوريا وليبيا هو السبب في تفاقم الأزمة، وأدي إلي ما يمكننا أن نطلق عليه "عولمة أزمة الهجرة" حيث انتفض العالم لمواجهة الأزمة، دون إيجاد حل حقيقي للأزمات التي أدت إلي الهجرة في كلتا الدولتين.

كما تشير الإحصائيات إلي أن هناك أكثر من ١٢ مليون سوري هربوا منذ يونيه ٢٠١١، و٤ مليون من العراق قاصدين عدداً من الدول العربية والغربية، وتشير التقارير إلي أن إيطاليا واليونان تواجهان وحدهما ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ إذ يتدفق مهاجرون إلي ايطاليا بمعدل يبلغ ٤٠٠ مهاجر كل يوم، وبالنسبة لليونان فقد صرحت "ميليسا فليمينج" المتحدثة بإسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن الشواطئ اليونانية تستقبل ٦٠٠ شخص يومياً في المتوسط، في حين لا تملك اليونان موارد إضافية لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية(٢).

رابعاً:عجز الدولة ونمو الجماعات الإرهابية

حيث كان للموجة الأخيرة من التهجير القسري واللجوء تداعيات مهمة علي مستوي العالم العربي، كان من أهمها تفكيك فكرة الدولة القومية المبنية علي التنوع المجتمعي، علاوة علي ظهور طبقة دنيا جديدة كبيرة من المواطنين لها مطالبها الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن

١- حمدى شعبان: الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)، مرجع سابق، ص٤١

٢- ضياء العزازي: مقال بعنوان "حقائق ورؤى لأزمات الهجرة واللجؤ إلي أوروبا" ، المركز العربي للبحوث والدراسات بتاريخ٨/١٠/٢٠١٦

التوسع الواضح في هوية المسلحين وأساليبهم في ممارسة الإرهاب وتهديد الدول الرخوة وسكانها، فقد استهدفت الكيانات الإرهابية المجتمعات المحلية لتعبث بالهويات العرقية والطائفية(١).

خامسا: المتاجرة بإحتياجات المهاجرين

حيث احترفت بعض الدول المتاجرة أزمة اللاجئين العربية منها والإقليمية والأوربية أيضاً، مثل تركيا علي سبيل المثال، والتي تريد الحصول علي مساعدات مالية مقابل استضافتها لهم، كما وقعت بعض الدول العربية الغنية لابتزاز من قِبَل الدول الأوربية ومنظمات الأمم المتحدة، التي يذهب جزء كبير من هذه الأموال إلي موظفيها والعاملين بها(٢).

سادساً: غياب التنمية

إن الأوضاع الاقتصادية السيئة في بعض الدول الإفريقية والأسيوية دفعت العديد من مواطني هذه الدول إلي الهجرة مع إنسداد آفاق حلم الحياة في دولهم الأصلية، فعلي سبيل المثال في الوقت الحاضر التي تسعي فيها الدول الغنية الكبري مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وفرنسا أو الإقليمية مثل طهران وإسرائيل علي الاستحواذ علي السوق والموارد الإفريقية، لم يفكروا في تحقيق تنمية بشرية حقيقية في تلك البلدان، ولكن الجميع يريد السيطرة والنفوذ وجعل السواد الأعظم من هذه الدول دول تابعة اقتصادياً وسياسياً(٣).

سابعاً: حلم الحياة الغربي

النموذج الأوروبي والأمريكي للحياة الذي يصدر لمواطني دول العالم الثالث عبر الوسائل الثقافية من أفلام ومسلسلات، والتي تجسد الحياة السهلة وفرص الغني السريع دون معاناة، وهو تصوير خاطئ للحياة في العالم الغربي، فمن المؤكد أن المواطن الغربي يتمتع بفرص كبيرة في الحياة والحريات العامة مصونة، لكن القانون يطبق بحزم ودون مواربة علي الجميع، وهي أمور

١- محمد صباح سعيد: جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة صلاح الدين، العراق، ٢٠٠٢، ص٢٢

٢- حمدى شعبان: الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)، مرجع سابق، ص ٤١

٣- محمد صباح سعيد: جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص٤٢

كلها إيجابية ولكن ليست الحياة كلها سهلة، فالمواطن الغربي والأمريكي هو الأكثر علي مستوي العالم في متوسط قوة العمل اليومي، فضلاً عن المواطن الياباني والصيني(١).

١- د. على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربى، مرجع سابق، ص٤٢

الفـــــرع الثاني

السياسة الأوربية تجاه اللاجئين

في إطار تناولنا للرؤى المختلفة للتعامل مع قضية اللاجئين تأتي رؤية الباحث الدكتور "هاني سليمان" والتي قُدمت ضمن أعمال المؤتمر الأول لمركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، تحت عنوان "أزمة الهجرة واللجوء وتحديات الدولة القومية في الوطن العربي وأوروبا" فقد جاءت ورقته بعنوان"سياسات الإدماج الأوروبية تجاه القادمين الجدد "السياسات الفرنسية تجاه اللاجئين السوريين"،حيث أكد علي أن قضية اللجوء والهجرة أحد أهم اهتمامات الفضاء الدولي في ظل تنامي الأزمة السورية، ومن قبلها العراق وأفغانستان، ومالها من تداعيات مختلفة علي دول الإرسال والاستقبال(١).

أولاً: ملاحظات أولية علي السياسات الأوروبية

لقد شهدت سياسات الدول الأوروبية تجاه القادمين إليها شبه تحديد في القواعد والسياسات خاصة منذ التسعينات، حيث استقرت علي ضبط المجال أمام الوافدين، وتضيق الخناق وفقاً لأطر قانونية ومؤسسية، خاصة في ظل الإجراءات المعقدة في إطار الحفاظ علي الدولة القومية، ومخاوف الإرهاب(٢).

حيث لم تكن هناك سياسة موحدة للتعامل مع اللاجئين والهجرة في الدول الأوروبية، بل كانت الدول تتعامل بشكل منفرد مع الأزمة، وكانت طرق التعاطي متباينة إلي حد كبير، فبينما تقوم بعض الدول باستقبال اللاجئين بشكل كبير ومكثف انطلاقاً من القيم الإنسانية التي يتبعها الإتحاد –مثل ألمانيا وفرنسا– كانت هناك دول أخري ترفض استقبال اللاجئين، واتخذت إجراءات مشددة ضدهم –مثل المجر والنمسا– بما دفع دولاً أخري في الاتحاد –ألمانيا وفرنسا– لتوجيه

١– محمد رضا التميمى: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص٢١١

٢– عمرو مسعد عبد العظيم: جرائم الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص٥١

انتقادات حادة "للمعاملة غير الإنسانية" والسياسة المخزية التي تنتهجها الحكومة المجرية تجاه اللاجئين، كما وصفها وزير الخارجية الفرنسية "لوران فابيوس"(١).

ثانياً: تضخم أزمة الهجرة غير الشرعية وازدياد أبعادها

برزت أزمة الهجرة غير الشرعية والقادمين الجدد إلي أوروبا من خلال ارتفاع عدد المهاجرين، حيث بدأت هذه الأزمة أساسا في صيف ٢٠١٥ تحديداً منذ أغسطس ٢٠١٥، حيث يعبر الآلاف من السوريين نحو أوروبا.

وقد أشارت الأبحاث الأخيرة أن الهجرة غير النظامية في البحر المتوسط من ضفته الجنوبية نحو الشمالية خلال السنوات الثلاثين الأخير كانت هجرة إقتصادية لمهاجرين يبحثون عما يعرف "بالفردوس الأوروبي"، أما الأن فهي هجرة ناتجة عن النزاعات السياسية المسلحة التي يشهدها بعض الدول(٢).

فمنذ الانتفاضات العربية في ٢٠١١ أدت الاضطرابات والقلاقل التي شاهدتها منطقة الشرق الأوسط إلي موجات كبيرة من المهاجرين إلي أوروبا، بحثاً عن حياة أفضل، وهرباً من الحروب الأهلية، والمجاعات، والفقر.

وبحسب المركز الفرنسي للإحصاءات العلمية فقد قتل ٢٩ ألفا،٩١٧ مهاجراً خلال رحلات الهجرة إلي أوروبا، ويقدر عدد الذين ماتوا غرقاً في المتوسط بألفي مهاجر منذ بداية ٢٠١٥، أي نحو ستة أضعاف العدد الغارق سنة ٢٠١٤، وهو ٣٥٠٠ شخص، في حين أن المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة قالت أن أكثر من ٢٠٧ ألف شخص عبروا البحر المتوسط إلي أوروبا في عام ٢٠١٤ نصفهم من سوريا وأريتريا(٣).

١- مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٣،يناير٢٠١٦، ص١٤٨

٢- د. على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربى، مرجع سابق، ص٢٨

٣- محمد صباح سعيد: جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص٣٢

ثالثاً: المحاور الرئيسية للسياسة الأوروبية تجاه الأزمة

المحور الأول: قضايا توطين اللاجئين

تزعمت كل من ألمانيا وفرنسا والسويد –وهي أكثر الدول الأوروبية التي استقبلت اللاجئين في الفترة الأخيرة– الحث علي ضرورة وجود سياسة أوروبية موحدة للتعامل مع اللاجئين، مع ضرورة تقوم بالأساس علي "نظام الحصص" بما يحقق تقاسما عادلا للاجئين في دول أوروبا، علي أن تكون تلك السياسة شاملة، بداية من قواعد وإجراءات التعامل مع طلبات اللجوء واستقبال اللاجئين، مرورا بوضع قواعد لإعادة الأشخاص الذين دخلوا بشكل غير قانوني، مع الحفاظ علي كرامتهم، وحتي تحديد ماهية الدول الآمنة التي يمكن توزيع اللاجئين عليها بما ليمثل عبئا علي تلك الدول، وفي الوقت نفسه لا يهدد أمنها . فقد ارتفع العدد من ٤٠ ألف لاجئ خلال مايو ٢٠١٥ إلي ١٢٠ ألف لاجئ خلال سبتمبر ٢٠١٥، لكن الحديث يدور حاليا حول الخطط لزيادة العدد إلي ١٦٠ ألف لاجئ وهو العدد الذي يمكن توطينه ولا نتحدث علي توطين كل من وصلوا إلي أوروبا حيث بلغ عدد اللاجئين الذين وصلوا إلي أوروبا عام ٢٠١٥ إلي٤٤١.٢ ألف لاجئ حتي سبتمبر ٢٠١٥(١).

المحور الثاني: تعزيز الاعتبارات الأمنية

لا يمكن إنكار أن سياسات أوروبا أصبحت أكثر تشدداً عن سابقتها بعد أحداث باريس الإرهابية، كما أنها في الوقت نفسه تزامنت مع ردود الفعل الشعبية المتطرفة التي واجها اللاجئون في أوروبا، فلم تمض ساعات علي أحداث باريس حتى انطلقت هجمات ضد اللاجئين(حرق مخيم كاليه للاجئين في فرنسا، والاعتداء علي لاجئ في بلدة "تزالسوند" وإنفجار منشأة معدة لإستقبال اللاجئين بالسويد)، وتوافق ذلك أيضاً مع بروز خطاب سياسي حاد من جانب بعض الدول الرافضة لسياسات استقبال اللاجئين في أوروبا، لما قد تمثله من عبء اقتصادي وأمني عليهم(٢).

١– محمد صباح سعيد: جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص٤٤

٢– محمد رضا التميمى: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص٢٥٥

وفي هذا السياق جاءت موافقة وزراء خارجية وداخلية دول الإتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم الطارئ في ١٨ مايو ٢٠١٥ رسمياً علي القيام بعملية بحرية لمحاربة وتهريب المهاجرين في البحر المتوسط تحت إسم "يونافور"، وهذا يتطلب الحصول علي تفويض من مجلس الأمن الدولي عبر قرار يشير إلي الفصل السابع من الميثاق للأمم المتحدة(١).

كما اعتمدت أوروبا علي تكثيف الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عن طريق استحداث مؤسسات مهمتها مراقبة الحدود وأهميتها، ومن أهمها وكالة "الفرونتكس" التي نشأت في ٢٠٠٤ ومقرها وارسو، وتقدر ميزانيتها السنوية حالياً بنحو ٩٠ مليون يورو، كما تم تفعيل آلية جديدة تسمي"رابيت" (فرق التدخل السريع علي الحدود)، تستخدم بطلب من دولة العضو وتم نشرها أول مرة في اليونان عام ٢٠١٠ فضلاً عن عملية "ماري نستروم" التي دشنتها إيطاليا في أكتوبر عام ٢٠١٣ وتوقفت في نهاية عام ٢٠١٤

وتشير التقارير إلي أن الإتحاد الأوروبي ينوي لإنفاق ما يزيد علي ثلاثة مليار يورو من أجل تحويل أوروبا إلي قلعة آمنة ومساعدة دول أوروبا التي تُعد ممراً للاجئين وتحديد إيطاليا، واليونان، ومالطا، وأخيراً تم تقديم مبلغ ٢٠٠ مليون يورو إلي اليونان لبناء المزيد من الأسوار علي حدودها لكن لا يزال هذا المبلغ غير كافي لتأمين كافة حدودها وخصوصاً أثينا(٢).

المحور الثالث: التميز بين اللاجئين السياسيين والاقتصاديين

في خضم تطورات أزمة اللاجئين إلي أوروبا تحاول بعض القوي المناوئة للمهاجرين الادعاء بأن القادمين للقارة الأوربية هم مهاجرون اقتصاديون وليسوا لاجئين سياسيين، بمعني أنهم يبحثون عن حياة أفضل ولم يهربوا من مناطق صراعات، ومن بينهم اللاجئون السوريون، ولكن هذه الادعاءات واهية(٣).

١- مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٣،يناير٢٠١٦، ص١٦٨

٢- مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١ يوليو٢٠١٥، المجلد ٥، ص١٨٠

٣- محمد رضا التميمى: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص٢٥٠

فسوريا علي سبيل المثال أصبحت ساحة للصراعات بين القوي الإقليمية وبعضها من جهة وبين القوي الدولية وبعضها من جهة ثانية، بل وبين الفواعل دون الدول من جهة ثالثة(١).

المحور الرابع: إقامة مراكز إيواء للاجئين

في سبيل التخلص من أعباء استقبال اللاجئين، دعا الإتحاد الأوروبي لإقامة مراكز إيواء ببعض الدول للبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون للتميز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين، لمنح المجموعة الأولي الحق في الإقامة واللجؤ إلي دول الإتحاد الأوروبي في حين يتم حرمان المجموعة الثانية من الوصول إلي فرصة تحقيق "الحلم الأوروبي، ومن بين الدول التي تم اقتراح إقامة مراكز إيواء بها اليونان وإيطاليا باعتبارها من المحطات الأولي للاجئين في طريقهم إلي أوروبا(٢).

خلاصة القول أن أوروبا تمر بمأزق مهم وبمرحلة مفصلية في تاريخها، ويستلزم الأمر مزيداً من التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي، ومزيد من المرونة في توضيح الرؤى المختلفة، حيث أن السير بصورة واضحة علي المبادئ الأساسية للاستراتيجية الأوروبية التي تتمثل في التشاركية والتي توضح مشاركة كافة دول الأعضاء في تحمل إدارة الأزمة وعدم تكفل دولة واحدة بها،كما تشتمل الاستراتيجية علي الدفاع علي القيم الأوروبية، وكذلك الهوية الأوروبية في ظل وجود هاجس بتحول المسلمين إلي أغلبية في المجتمعات الأوروبية لتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين وارتفاع معدل المواليد بينهم مقارنة بأصحاب الديانات الأخرى(٣).

١- ضياء العزباوي: مقال أزمة الهجرة واللجوء إلي أوروبا، مركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٦/١٠/٨، ص٤-٥

٢- محمد صباح سعيد: جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص٤٤

٣- ضياء العزباوي: مقال أزمة الهجرة واللجوء إلي أوروبا، مركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٦/١٠/٨، ص٤-٥

المبحث الثاني

الدور الإعلامي والدولي للحد من هذه الجريمة

تمهيد وتقسيم:

الإعلام لغةً هو أن تُعلِم أو أن تخبر أحداً ما عن أمرٍ ما، وهو أيضاً جهةٌ تأخذ على عاتقها مسؤولية إيصال الأحداث الجارية لجمهورٍ من الناس مقابل عائدٍ ماديّ أو بدون، وهي العلاقة التي تتكون من أربعة أطراف الإعلامي أو صاحب الرسالة: هو الشخص الذي يملك المعلومات ويتوجه بها إلى من يريدها، الجمهور المتلقي: وهم مجموعةٌ من الناس الذين يهمهم الحصول على المعلومات على اختلاف أهدافهم من هذه المعرفة. المعلومة أو الرسالة الإعلامية: هي مجموعةٌ من الأخبار التي تتناول الأحداث

الوسيلة: وهي الطريقة التي يتمّ نقل المعلومات من خلالها، وتتنوع فقد تكون إلكترونيةً أو مرئيةً وغيره، وسوف نقوم بشرح ذلك من خلال مطلبين: الأول يتمثل في تعريف الإعلام وأنواعه ودوره في مكافحة الهجرة غير الشرعية والثاني يتمثل في الدور الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الاول: دور الإعلام في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الدور الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول

دور الإعلام في مكافحة الهجرة غير الشرعية

أولا: دراسات تطرقت للإعلام والهجرة غير الشرعية

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١-أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة في الأساس بالذكور لقدرتهم علي تحمل المخاطر بنسبة ٩٩.١%، كما أن متوسط أعمار الشباب المهاجر يبلغ ٢٤ سنة، وأن ٦٥.٢% من الشباب لم يسبق لهم الزواج

٢-كما أن الحاصلين علي المؤهلات المتوسطة يشكلون علي ٥٤.٢% من المهاجرين هجرة غير الشرعية، بينما الحاصلين علي المؤهلات العليا لا يشكلون سوي ٥.٢%

٣-كما أن ٣٥.٧% من الشباب الذين فشلوا في الهجرة غير الشرعية من العاملين في مهن لا تحتاج إلي مهارة، و٢٨.٧% يمثلون الحرفين(١)

ثانيا: دور الإعلام المرئي في الهجرة غير الشرعية

الإعلام له الدور الأكبر للحد من هذه الظاهرة أو العمل علي زيادتها من خلال إظهار صورة المهاجر غير الشرعي الذي يسافر ويعود محملاً بالأموال، حيث أن هذه الصورة تغذي ثقافة الاستهلاك، وترسم صورة وهمية في أذهان الشباب عن الهجرة غير الشرعية بأنها حل أكيد لكل مشكلاتهم

إن الحل الإعلامي يجب ألا يقتصر علي مجتمع المهاجرين فحسب، وإنما يتطلب ضرورة توعية المجتمع بأن قضية الهجرة غير الشرعية تمس أمن المجتمع كله، وأن آثارها السلبية لن تعود علي المهاجرين فحسب؛ بل تعود علي المجتمع كله(٢)

السينما وتأثيرها علي المجتمع:

تمثل الأفلام التي تعرض في دور السينما جانباً هاماً ومؤثر في السلوك واتجاهات الأفراد، وقد يكون هذا التأثير سيئاً أو جيداً وفقاً لنوعيات الفيلم، وما تضمن من أفكار ومناظر وأهداف، فهي تقوم بدور كبير بما تقدمه من أنماط واقعية.

١- محمد رضا التميمى: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص١٥٩

٢- د. على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربى، مرجع سابق، ص٤٨

فهناك كثير من الأفلام الشيقة والجذابة التي تدور موضوعاتها حول المشاكل الاجتماعية، وهكذا نري أن السينما اليوم هي الجزء الرئيسي من النشاط الاجتماعي، ووسيلة جديدة من وسائل الاتصال التي ظهرت من خلال هذا القرن، والتي تنمو في شكل فني؛ وبالتالي فإنه يمكن القول أيضاً بأن السينما كفن تعتبر شكلاً من أشكال الاتصال(١)

– إن الإعلام يستطيع أن يلعب دوراً مؤثراً وإيجابياً في تغير سلوكيات المجتمع، وتؤصل معها عادات حسنة، فالإعلام الواعي يمكنه عبر خطة مدروسة ومنظمة أن يعزز روح التضحية والانتماء لدي الشباب، باعتباره الشريحة الأكثر هشاشة في منطقة إفريقيا.

وأن يحارب الكثير من العادات السلبية التي تنتشر في المجتمعات الفقيرة، وأن يتغلب علي التحديات التي تواجه الحملات الرامية إلي مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل الأزمة الاقتصادية الرهينة، وأن يتعاظم دور رجال الدين الذي يبين أن الهجرة غير الشرعية ليست من الإسلام(٢).

١– د. على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربى، مرجع سابق، ص٣٣

٢– محمد صباح سعيد: جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص٤٤

المطلب الثاني

الدور الدولي للحد من الهجرة غير الشرعية

تقوم التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية بسن قوانين وعقوبات للحد من تلك الظاهرة ومحاربتها وسوف نسلط الضوء علي التشريعات الوطنية والتدابير التي تتخذها مصر لمحاربة الهجرة غير الشرعية وكذلك القوانين الدولية.

أولاً: في مجال الدستور

تلتزم مصر بأحكام الاتفاقية الدولية ذات الصلة وبمجرد التصديق علي هذه الاتفاقية تعتبر بمثابة قانون من قوانينها عملاً بمقتضي المادة ١٥١ من الدستور وفي هذا الإطار حرصت مصر علي الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو ٢٠٠٠) ومع ذلك فإن التصديق علي الملحق بهذه الاتفاقية لم يكتمل بعد، وهو أمر يجدر التنبيه إليه لحث السلطات المختصة علي المضي قدماً نحو التصديق، حتي يمكن تدارك أخطار وأضرار قد يتعذر تداركها في المستقبل(١).

ثانياً: في مجال قانون العقوبات المصري

أوردت المادة الثانية من قانون العقوبات لأحوال الامتداد الإقليمي لقانون العقوبات وسريانه علي من يرتكب ولو في الخارج الأفعال التي تجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في مصر، ويعاقب عليها سواء وقعت الجريمة في مصر أو خارج مصر طالما كانت الجريمة تخل بأمن الدولة.

– كما تضمن قانون العقوبات عدة نصوص لتجريم الطرق والوسائل التي تتم بها الهجرة غير المشروعة المادة ٣٤١ النصب والاحتيال.

– كما شرعت قانون الهجرة ورعاية المصرين في الخارج رقم ١١١لسنة ١٩٨٣.

–القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الخاص بتنظيم هجرة العاملين المصرين إلي الخارج.

– كما أقر رئيس الجمهورية قرار رقم ٢٩٤ لسنة ٢٠٠٤ بالتصديق علي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

– قرار وزير العمل رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة المنظمة لمزاولة عمليات إلحاق المصرين بالعمل في الخارج والداخل(٢).

١– محمد رضا التميمى: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص٢٣٣

٢– د. ياسر عوض الكريم: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مركز الدرسات والأبحاث جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨، ص٢٠

-كما نظم قرار رئيس الجمهورية للتسلل عقوبة بالقرار رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٨ بشأن تأمين المنطقة المتاخمة للحدود الجنوبية لجمهورية مصر العربية العقوبات التي توقع علي المتسللين([1])

ثالثاً: المواجهة الأمنية علي مستوي منظمة الأمم المتحدة(٢)

تقوم منظمة الأمم المتحدة بالعديد من الجهود في مجال مكافحة الجريمة المنظمة بصفة عامة وجرائم الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، حيث أنشأت نظاماً متكاملاً لمنع هذه النوعية من الجرائم.

كما تقوم كافة الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الجريمة، إلا أن حقيقة الأمر تُظهر أن هناك أجهزة ذات اختصاص أصيل في هذا المجال، وأجهزة أخري لها اختصاص عرضي ومن أهم هذه الأجهزة ما يلي(٣):

أولاً: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

وهي إحدي الهيئات الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي الجهاز المنوط به تقرير السياسات العامة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وقد أوكل إليها مهام عقد المؤتمرات الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بهدف التوصل إلي أنجح الوسائل وأكثرها فاعلية لمكافحة الظواهر الإجرامية

وتتشكل من ممثلي ٤٠ حكومة، وتعقد دورتها سنوياً منذ عام ١٩٩٢، وهي تمثل الهيكل المختص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال مكافحة الجريمة(٤).

ثانياً: برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

أصدرت الأمم المتحدة برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وقد احتوي هذا البرتوكول علي مجموعة كبيرة من التدابير الأمنية التي يجب علي الدول الأعضاء مراعاتها للتصدي لجرائم الهجرة غير الشرعية، وأوجب البرتوكول علي الدول الأطراف تبادل المعلومات فيما بينها لمكافحة عمليات الهجرة غير الشرعية.

١- يعاقب المتسلل بالحبس مدة لا تقل عن سنه وبغرامه لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسة ألاف جنيه كل من تسلل أو حاول التسلل من الحدود بطريقة غير شرعية

٢- أحمد عبد العزيز الأصفر: الهجرة غير المشرعة الانتشار والاشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠، ص٧

٣- محمد صباح سعيد: جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص٤٤

٤- د. ياسر عوض الكريم: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص٢٢

ثالثاً: مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة

نظمت الأمم المتحدة عقد مؤتمرات منع الجريمة كل خمس سنوات منذ عام ١٩٥٠، ومنذ ذلك الوقت عقدت الأمم المتحدة اثني عشر مؤتمر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وكانت هذه المؤتمرات بمثابة المنتديات الدولية الرئيسية لتبادل المعلومات، والخبرات، ومقارنة ممارسات العدالة الجنائية، وإيجاد حلول للجريمة وتطوير السياسات(١).

-المؤتمر الرابع:

عقد مؤتمر عام ١٩٧٠ لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين باليابان ١٩٧٠ تحت عنوان "الجريمة والتنمية"، وقد لوحظ أن مشكلة الإجرام لم تعد تقتصر علي تلك الطائفة من الجرائم التقليدية، بل أصبحت متشعبة عالمية النطاق كالإجرام المنظم والفساد، وهي جرائم أشد خطراً لكونها أكثر تأثير علي التنمية.

-المؤتمر الخامس:

يعتبر أول مؤتمر دولي يطرح للدراسة والنقاش الجريمة المنظمة كظاهرة قائمة بشكل جدي وكان هذا المؤتمر تحت مسمي "التغيرات وإبداء الجرام علي الصعيد الوطني وغير الوطني"، وقد عقد هذا المؤتمر في جنيف ١٩٧٥ ونلاحظ أنه ركز علي أن الجريمة قد اتخذت الطابع التجاري، وتزداد حجم جرائم الموظفين وجريمة الفساد، إضافة إلي تزايد انتشار أنواع جديدة من الإجرام المرتبط بشكل أو بأخر بالجريمة المنظمة مثل جرائم زوي الياقات البيضاء(٢).

-المؤتمر الحادي عشر:

أوصي هذا المؤتمر بمجموعة من التدابير الأمنية لمواجهة جرائم الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وقد عقد هذا المؤتمر في بانكوك عام ٢٠٠٥ وأهم هذه التدابير هي:

١-اتخاذ التدابير الوقائية من هذه الجريمة

٢-عمل حملات إعلامية لتوعية الموظفين بكيفية ارتكاب هذه الجرائم

٣-حماية الضحايا من هذه الجرائم

٤-عمل برامج توعية وتدريب للعاملين في مجال مكافحة هذه الجرائم(٣)

١- أحمد عبد العزيز الأصفر: الهجرة غير المشرعة الانتشار والاشكال والأساليب المتبعة، مرجع سابق، ص٧١

٢- عمرو مسعد عبد العظيم: جرائم الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص٥٢

٣- د. ياسر عوض الكريم: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص٢٤

-المؤتمر الثاني عشر:

لقد توسع هذا المؤتمر في التوصيات التي وضعها من أجل إيجاد تدابير لمواجهة ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، ويحاول الباحث استعراض أهم التدابير التي أوصي بها ذلك المؤتمر علي النحو التالي:

-أيجاد نسق أو نهج يوازن بين الحقوق الإنسان ومكافحة تلك الجرائم

- توعية الناس بأخطار هذه الجرائم

- إنشاء وحدات متخصصة يتم تدريبها لمواجهة هذا النوع من الجرائم

- مراعاة حقوق المهاجرين المهربين واعتبارهم ضحايا

- زيادة التعاون في مجال تبادل المعلومات وحماية الشهود وإجراءات الإعادة إلي الأوطان. وقد عقد هذا المؤتمر في ١٩ ابريل ٢٠١٠

وهذه تعتبر أهم الجهود التي تقوم بها شبكة معاهد الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة والتي تعتبر جرائم الهجرة غير الشرعية أحد صورها(١).

رابعاً:الحلول والمقترحات للحد من ظاهرة الهجرة للخارج

في ضوء إرتفاع أعداد الشباب المصري المهاجر بطرق غير شرعية والنتائج المترتبة علي ذلك المتمثلة في الخسائر المعنوية والمادية، من حيث خسارة الأموال والتعرض لمهانة الاعتقال والحبس والترحيل بل تؤدي ربما إلي الموت، لذلك بدأت الحكومة المصرية في إعداد استراتيجية تنظر إلي الهجرة غير الشرعية لوقف نزيف ضياع مستقبل آلاف الشباب باعتبارهم ثروة بشرية قومية وهذه الاستراتيجية تنص علي(٢):

١-تتولي وزارة القوي العاملة والهجرة بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية بإعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوروبي، من خلال معرفة متطلبات الدول الأوروبية من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها

٢-تقنين أوضاع المصرين المهاجرين هجرة غير شرعية بقدر ما تسمح به ظروف الدولة المستقبلة في إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين

٣-توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي سعياً وراء استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوروبية

١- د. على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربى، مرجع سابق، ص٨٢

٢- د. ياسر عوض الكريم: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص٢٨

٤-تشديد الحراسة علي الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير الشرعية علي الحدود، وبناء معسكرات احتجاز للمهاجرين علي السواحل(١)

٥-إعداد حملة قومية إعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية والحد من ظهورها وتقليل مخاطرها، ضرورة استخدام وسائل إقناع مثل نشر قصص حقيقية مصورة للأفراد الذين حاولوا الهجرة غير المشروعة وكيف كان مصيرهم ومقارناتهم بقصص شباب أخر قاموا باستثمار أموالهم في مصر ونجحوا(٢)

١- أحمد عبد العزيز الأصفر: الهجرة غير المشرعة الانتشار والاشكال والأساليب المتبعة، مرجع سابق، ص١٧

٢- محمد صباح سعيد: جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص٤٤

الخاتمـــــــــــة

إن منع الهجرة الشرعية دون تفعيل برنامج التنمية المستدامة والعمل علي تطويرها وتقدم الدول الفقيرة سوف يزيد من معدل ارتكاب العنف والجريمة الاقتصادية، ولا سيما أنها سوف تتخذ بُعداً آخر، أكثر خطراً خصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، كما يتطلب حل إعلامي، يتمثل في تقليل أو منع الأعمال الفنية من الترويج غير المباشر للهجرة غير الشرعية، وقد انتهي الباحث من خلال دراسته إلي مجموع من النتائج والتوصيات ة نذكرها فيما يلي:

أولاً: النتائج

١- عدم توفير فرص عمل للشباب لسد الحاجة الملحة للعمل، مما يزيد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

٢- قصور وسائل الإعلام في إعطاء صورة واضحة شاملة وكافية عن أضرار الهجرة غير الشرعية

٣- قصور في استفادة الدولة بالكفاءات العلمية حيث أن ٧٤,٥ من الباحثين يعتقدون أن الهجرة هي الحل الأمثل لتطبيق أبحاثهم بالخارج

ثانياً: التوصيات

١- يتطلب عمل خطة إعلامية متكاملة من خلال وسائل إعلام مختلفة، تتناول مخاطر الهجرة غير الشرعية

٢- الاستفادة من الكفاءات العلمية عن طريق توفير الدولة لهم بيئة مناسبة علمياً واقتصاديا

٣- الاهتمام بنظام التعليم في مصر، حتى لا يعتمد علي حشو المعلومات، مما يدفع أعداد كبيرة للفرار من هذا النظام العقيم

٤- علي الدولة تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة مع الدول المعنية

المراجـــــــــع

أولاً: الكتب القانونية

- أحمد عبد العزيز الأصفر: الهجرة غير المشرعة الانتشار والاشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠
- على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربى، منشورات الجامعة المغربية، طرابلس، ٢٠٠٧
- علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الأسكندرية، الطبعة الحادية عشر، ١٩٧٥
- عمرو مسعد عبد العظيم: جرائم الهجرة غير الشرعية، القاهرة، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠١٤
- ياسر عوض الكريم: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مركز الدرسات والأبحاث جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨

ثانياً: الرسائل العلمية

-طارق حسين محمود: دور الشرطة في حماية حق التنقل مع تطبيق علي المنع من السفر، رسالة دكتوراه في علوم الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٥

-محمد صباح سعيد: جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة صلاح الدين، العراق، ٢٠٠٢

-ممدوح عبد المجيد إسحاق: النظام القانوني لحق السفر إلي الخارج (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٨

-هبة الشويخ: هجرة الشباب عير المشروعة ومصاحبتها الاجتماعية "دراسة اجتماعية ميدانية على الشباب، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية، ٢٠١٢

ثالثاً: معاجم

المعجم الوجيز، معجم اللغة العربية، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٨٠

رابعاً: الدوريات والمقالات

-أيمن عيسي: مقال في جريدة الأهرام اليومي بعنوان" الهجرة غير الشرعية الأسباب والحلول" ٢٠١٦/٩/٢٧،

-حمدى شعبان: الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمنى

-ضياء العزازي: مقال بعنوان "حقائق ورؤى لأزمات الهجرة واللجؤ إلي أوروبا" ، المركز العربي للبحوث والدراسات بتاريخ٢٠١٦/١٠/٨
-ضياء العزباوي: مقال أزمة الهجرة واللجوء إلي أوروبا، مركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٦/١٠/٨
-مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١ يوليو ٢٠١٥، المجلد ٥
-مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٣، يناير ٢٠١٦
-محمد رضا التميمى: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة السياسة والقانون، العدد الرابع، ٢٠١١
-محمد محمود السيد: الحوار المتمدن، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد٢٢/١١/٢٠١١
-المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية ٢٠١١، بيروت
-مقال جريدة الوفد: العدد ٢٠١٦/٩/٢١